شعب متسول ام مقاوم؟: تذكير بأوليات حق المقاومة

د. هيثم مناع*

يمكن القول ان الحصار على الشعب الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلية هو وبكل المعاني غير مسبوق في التاريخ: منع من الحركة، منع من العمل، قتل منظم خارج القضاء، استباحة الاراضي واستيطانها، ممارسة الابارتايد في وضح النهار، نهب ممتلكات وهدم خيرات الآخر بشكل منهجي...

مليارات الدولارات صرفت لدعم الاستيطان (وهو جريمة ضد الانسانية في ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية). مليارات اخرى هدرت لبناء اكبر ترسانة اسلحة في المشرق. مليارات غيرها جيّرت لخلق رفاه مصطنع لدولة مركبة على هوس يوظف التوراة في اكثر مشاريع الحداثة (الامة ـ الدولة) علمانية. ملايين رصدت لبناء الجدار العنصري العازل في زمن يصفق العالم فيه لسقوط جدار برلين. اسئلة تطرح نفسها: هل يحتاج هذا الكيان لكل هذه الترسانة الحديدية والاسمنتية والمالية لكي يستمر لو لم يكن مبنيا على اسس باطلة كما تنبأ غابرييل بيري قبل سبعين عاما في مثل هذا اليوم؟ اليست الطريقة الشرسة في الدفاع عن الدولة العبرية هي التي دعت احد اشرس انصارها في ادارة فرانسوا ميتيران (مستشاره جاك اتالي) للقول: «اسرائيل كما هي لا مستقبل لها»؟

سلام من جانب واحد، هدنة من جانب واحد، خضوع من جانب واحد، وظلم على جانب واحد. فهل ثمة اغبى من السؤال عن دواعي المقاومة؟

العالم يستنفر اليوم لاطلاق سراح جندي اسرائيلي اختطف في عملية عسكرية باهرة الدقة لم يسقط فيها مدني واحد. عملية ضد موقع عسكري في بلد محتل. عملية تاتي بعد حصار في المال والغذاء والسفر بل والدواء المقطر بطريقة هوميوباثية لشعب تسقط عليه القذائف في كل مكان. لا يهم ان يكون على شاطئ البحر او في بيته او في الشارع. بدعوى ملاحقة الارهابيين، يموت في كل يوم اطفال ونساء وعزّل، دون صرخة ضمير حتى من منظمات حقوق انسان شمالية تسمي نفسها دولية! كل هذا يسوّق ضمن شعارات «الدفاع عن النفس» و«ضمان سلامة امن اسرائيل». هذه الدولة التي تطبق عليها الادارة الامريكية شعار هتلر في الالمان: «الاسرائيلي فوق الجميع».

منذ استلمت حماس السلطة في الانتخابات الاكثر شفافية في العالم العربي منذ خمسين عاما، قرر الغرب حصار الشعب الفلسطيني عقابا على خياره الانتخابي. وكون اوسلو قد ادخلت مفهوم الشعب المتسول شرطا في المباحثات ـ اي انها لم تشترط مبدأ فتح الحدود الفلسطينية على العالم لانهاء حقيقي للاحتلال ـ اصبحت اللقمة الفلسطينية رهن اشارة المفوضية الاوروبية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي. وبات الاقتصاد الفلسطيني اسير قرار الحكومات الاسرائيلية.

رغم هذا الوضع غير المسبوق في التاريخ، استطاع الشعب الفلسطيني ان يقاوم الجوع والمرض باسلحة بدائية. لم يمت في اعماقه مبدأ مقاومة الاحتلال. لكن لم نر يوما حكام العالم العربي يستنفرون جهودهم من اجل 6673 سجين فلسطيني في السجون الاسرائيلية، معظمهم تعرض لاعتقال خارج القضاء وكان ضحية محاكمات صورية عسكرية. في حين يفعلون هذا اليوم من اجل انقاذ جندي اسرائيلي.

فأين هي حوانيت حقوق الانسان المولة امريكيا من وقفة ضمير مع النفس يوم لم يعد سوى الصمت المذل ثمنا لتمويلها؟ اين هي الضمائر الحية في اوروبا التي دافعت عن كل الشعوب المقهورة، لكن ارتجفت اوصالها عندما تعلق الامر بجرائم الدولة العبرية؟ اين منا برتراند راسل لمحكمة شعبية دولية للكيان الصهيوني باعتباره المثل المكثف لانتهاكات حقوق الانسان والشعوب في عالمنا اليوم؟

حق المقاومة بين الامس واليوم

ما من قضية شكلت موضوع نقاش ديني ودنيوي، شعبي ودولاني، للعامة والخاصة، مثل قضية حق المقاومة. فالمقاومة كلمة ترتبط بشرعية القائم وبالطابع شبه المقدس للسلطة الاقوى وبتهديد الجماعة السائدة في لحظة ما. بهذا المعنى، تبدو كلمة هرطقية مخيفة حيث من الافضل عدم اعطائها حق الوجود. لكن هل يمكن للبشر التقدم دون مقاومة الاعتياد على روتين النَظم الحاكم لوجودهم؟ هل يمكنهم التنفس دون مقاومة الظلم الواقع عليهم؟ هل باستطاعتهم اكل لقمتهم بكرامة دون مقاومة الاستغلال البربري لوسائل استمرار عيشهم؟ هل بمقدورهم قول كلمتهم بحرية في غياب الحد الادنى لقبول اختلافهم؟ اسئلة لا حصر لها جعلت الشعوب والدول تختلف، واحيانا بشكل جذري حول مفهوم المقاومة. منذ مزدك وكونفشيوس وبوذا وانبياء الديانات الابراهيمية، كان الانشقاق جزءا اساسيا من ميكانيزم الحياة لكل الاديان والمعتقدات. وكان الخروج كالدينامو الذي يبعث الحياة في جسم يخشى على نفسه من فساد الناس وصدأ الايام. مع كل مؤسسة تبنى، كان ثمة تيار رافض لعملية البناء والتأقلم مع السائد. وتجاه كل حركة تنشط، كان هناك من يبحث لها عن ضوابط تقيدها من التهور وتضخم الانا. لكن التاريخ، هذا البارومتر الصارم باحكامه، اعطى السلطة لمن طلبها والنبالة لمن قاومها. وبقيت صورة المسيح المصلوب شاهدا على ان من الهزائم ما يفوق ارفع الانتصارات قيمة واعتبارا، ومن الانتصارات ما هو اشد عارا من الهزيمة.

كان الاسلام الناشئ مقاومة لاعراف ونظم تخالف فكرة اقامة العدل. وعندما تداعت عليه القبائل وتراكب على المسلمين الظلم، «اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا. الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق»، في نص قرآني يعطي مقاومة الظلم مشروعيتها الكاملة.

في كل الثقافات، نجد بحق كل اشكال المقاومة السلمية او المسلحة نعوتا الطفها مر. وفي الحضارتين اليونانية والرومانية ارتبط التمرد بشكل عام بالبربرية. اما المقاومة في سنين طغيان الكنيسة في اوروبا فنالت ابشع التعبيرات. من الضروري متابعة مظالم الكنيسة وتاريخ محاكم التفتيش لمعرفة الثمن الباهظ لما جعل كلمة المقاومة في الازمنة الحديثة تجد جذورها الاولى في الاصلاح الديني المسيحي. وكما شكلت كتب «المحن» التقارير الاولى لانتهاكات حقوق الانسان في المجتمع العربي، قدمت مؤلفات العديد من رجال الكنيسة الاصلاحية عن الاضطهاد الذي كانوا ضحيته تقارير عن هذه الانتهاكات في اوروبا. لعل في كتاب بيير جوريو Jurieu (1637ـ1713م) «تاملات في الاضطهاد الفظيع الذي تعاني منه كنيسة الاصلاح في فرنسا»، الصادر عام 1686، ما يعطي فكرة عن هذه المؤلفات.

في التراث الادبي الغربي، «حق المقاومة» اذن، عقيدة بروتستنتية دخلت القاموس مع الحروب الدينية. وعلينا انتظار وصول ملوك بروتستنت للسلطة لكي يتبنى عدد من المنظرين الكاثوليك هذا المفهوم. في القرن الخامس عشر نجد عند المصلح الديني الانساني هولدريش زوينغلي Zwingli (1484ـ1531م) اعطاء المواطنين حق مقاومة الطغيان والتخلص منه. وقد ارتبط تطور مفهوم المقاومة هذا مع تطور مفهوم آخر هو «العقد الاجتماعي» بتعبيراته الاولى (حوالي 1579م). حيث كان الحديث عن عقدين اجتماعيين: الاول بين الله والشعب والثاني بين الملك والشعب. واي انتهاك من قبل الملك للدين الحنيف يعني انتهاكه لهذا العقد، ويسمح بالتالي للشعب بممارسة حق المقاومة. القانوني غروتيوس (1583ـ1645م) ينطلق من فكرة احترام الحق الطبيعي للاشخاص باعتبار ان انتهاك هذا الحق هو الذي يمنحهم حق مقاومة الظلم والعسف.

اعتبر صموئيل فون بوفندورف (1632ـ1694) نظرية الحق الطبيعي قائمة على وجود نظام اخلاقي عالمي، وقاعدة داخلية مستقلة للعدالة فوق القوانين المدنية. كما صنف القانون الطبيعي والقوانين الالهية داخل هذا النظام كمعطى اساسي واول للكائن البشري. في حين صنف القوانين الوضعية باعتبارها بشرية يضعها المشرع لمجتمع معين. لذا فهي مرتبطة بالزمان والمكان والطبائع البشرية. وكون هذه القوانين الوضعية تنطلق من مصالح المواطنين، فهي تسمح لهم باستعمال حق المقاومة في حال وجود سلطة ظالمة. الاستنتاج الذي يصب في منطق جون لوك ويخالف فلسفة هوبس. ولعل فك الاتصال بين حق المقاومة والقوانين الالهية عند بوفندورف قد اعطاه منذ ذاك الوقت طابعا اكثر عالمية وشمولا.

يمكن اعتبار اعلان الاستقلال الامريكي (1776/7/4) اول وثيقة تنص صراحة على حق المقاومة. ينطلق الاعلان في اقراره لحق المقاومة من مبدأ اعتبار السلطة العادلة تلك التي تنشأ من اتفاق المحكومين. وان الاعتداء على هذا العقد الاجتماعي من قبل المستعمرين يعطي الحق للناس في قطع اي التزام لهم مع السلطة الاستبدادية كحق وواجب. ويؤكد النص على ان المقاومة المسلحة هي المرحلة الاخيرة للاحتجاج ضد الهيمنة الاستعمارية (الانكليزية يومئذ) في المستعمرات الثلاث عشرة الامريكية. لقد اصبح هذا النص المبكر مرجعا للعديد من حركات التحرير الوطني في القرنين التاسع عشر والعشرين.

الشرعية وغيابها، كانت ايضا وراء نقاشات حق المقاومة خاصة عند استعمالها للعنف. وقد اقر «اعلان حقوق الانسان والمواطن» (1789م) اربعة حقوق طبيعية للانسان لا يجوز المس بها: حق الملكية، حق الحرية، الحق في الامن، الحق في مقاومة الظلم والاستبداد. بحيث اصلّ لهذا الحق في الاتجاهات المدافعة عن هذه الحقوق بشكل مبكر. وقد اعتبرت المادة 33 من النص الثاني لاعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر في 1793، ان حق مقاومة الظلم هو النتيجة الطبيعية لحقوق الانسان الاخرى. اما «اعلان حقوق وواجبات الانسان الاجتماعي»، الذي اقرته امة جنيف في 1793/6/9، فقد اقر في المادة العاشرة حقوقا ستة هي: المساواة والحرية والامن والملكية والضمان الاجتماعي ومقاومة الظلم. واعتبرت المادة 44 ان لكل مواطن الحق في مقاومة الظلم، ويحدد شكل المقاومة في الدستور.

اوروبا المستفيدة من الاستعمار المباشر ستكون آخر المتبنين لمفهوم مقاومة الاستعمار وآخر القابلين لفكرة حق تقرير المصير. وحتى في الاوساط اليسارية في القرن التاسع عشر، كان يجري الحديث عن توسيع الحقوق السياسية للبلدان المستعمرة لا عن حق تقرير المصير. يذكر الدكتور صلاح عامر بان القانون الدولي التقليدي في القرن التاسع عشر، لم يتعد «تنظيم اكتساب السيادة على المستعمرات وتاكيدها لصالح الدول الاستعمارية».

كان لثورة تشرين الاول (اكتوبر) وولادة الاممية الثالثة شرقاً، والرئيس الامريكي توماس ودرو ويلسون (1856ـ1924) غرباً، الفضل في اعادة الاعتبار لمفهوم المقاومة، بدفاعهما عن حق الشعوب في تقرير مصيرها. الامر الذي لم تقبل به عصبة الامم، التي اصرت على مفهوم الشعوب البالغة والشعوب القاصرة، والتي جاء حرفيا في المادة 22 من عهدها:

«1ـ المستعمرات والاقاليم التي ترتب على الحرب الاخيرة انها لم تعد تخضع لسيادة الدول التي كانت تحكمها والتي تقطنها شعوب غير قادرة على الوقوف وحدها في الاحوال القاسية للعالم الحديث، ينطبق عليها المبدا القاضي بان رفاهية هذه الشعوب وتقدمها هما امانة مقدسة في عنق المدنية وبان يشتمل العهد على الضمانات الكفيلة بالاضطلاع بهذه الامانة.

2ـ ان افضل وسيلة لوضع هذا المبدأ موضع التطبيق العملي هو ان يعهد بالقوامة على هذه الشعوب الى الامم المتقدمة، التي هي بحكم مواردها وتجاربها وموقعها الجغرافي، في مركز يسمح لها بالاضطلاع بهذه المسؤولية، والتي هي راغبة في قبولها وان تزاول هذه القوامة بواسطتهم بوصفهم سلطات قائمة بالانتداب وذلك بالنيابة عن العصبة».

الا ان حركات التحرر الوطني بدات تنمو من الصين حتى المغرب، ولم يعد بالامكان الدفاع طويلا عن موضوعة الشعوب القاصرة.

عبد القادر الجزائري سيفتح الباب لكاوسن اج كيدا ليصبح رمز المقاومة المناهضة للاستعمار الفرنسي في النيجر بين 1917ـ 1920. وسيزرع لاو تشي (1899ـ 1966) في الادب العالمي تلك الصلة الحية بين المسؤولية السياسية للكاتب وحق المقاومة. ذلك عندما ترك بيته وعائلته والتحق بالمقاومة الصينية للاحتلال الياباني. مؤسس مجلة (قاوموا حتى الرمق الاخير :Kang dao di) ورئيس تحرير «آداب وفنون حرب المقاومة»، ربط لاو تشي بين المقاومة والتعددية السياسية وضرورة اجتماع كل التيارات ضد الاحتلال. هذا المثل الشرقي الانساني والديمقراطي، كان يمكن لفرنسا المقاومة ان تعطيه للعالم لو ارتقى «ميثاق المجلس الوطني للمقاومة» الى مستوى حق تقرير شعوب المستعمرات لمصيرها. هذا النص، الذي وضعته الرابطة الفرنسية لحقوق الانسان واليونسكو في الكتاب الوثائقي الصادر عنهما بمناسبة الذكرى الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان: «الفتح العالمي لحقوق الانسان»، فيه تصور متكامل ليس فقط للنضال ضد الفاشية، وانما اعادة اعمار فرنسا بعد التحرير. فهو ينص على:

ـ اقامة الديمقراطية الاكثر اتساعا باعطاء الكلام للشعب واقرار الاستفتاء العام،

ـ الحرية الكاملة للفكر، للضمير والتعبير،

ـ حرية الصحافة، شرفها واستقلالها، واستقلالها عن الدولة وسلطان المال والتاثيرات الاجنبية،

ـ حرية التنظم والتجمع والتظاهر،

ـ احترام حرمة المنازل وسرية المراسلات،

ـ احترام الشخص الانساني،

ـ المساواة المطلقة لكل المواطنين امام القانون.

وقد طالب الميثاق ببناء ديمقراطية اقتصادية واجتماعية، والتنظيم العقلاني للاقتصاد، وتطوير ودعم التعاونيات الانتاجية، وحق العمال في احتلال مواقع اساسية في مصانعهم، وحق العمل والاجازة وتثبيت حد ادنى للاجر، وتعزيز استقلال النقابات، واعداد خطة كاملة للضمان الاجتماعي.

نلاحظ بمرارة ان اعلان الاستقلال الامريكي لم يرتق الى علاقة مساواة مع الهنود والسود، كما ان «مشروع اعلان المقاومات الاوروبية» (1944) لم يجرؤ على حل ديمقراطي حقوقي لموضوع المستعمرات.

هذه النقاط السوداء في معركة «حق المقاومة» استمرت في اروقة الامم المتحدة التي خرجت من سيطرة اوروبا الغربية. وبالتالي اقر ميثاق الامم المتحدة في المادة الاولى منه: حق تقرير المصير والمساواة في الحقوق بين الشعوب. جاء في المادة 55: «رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الامم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبان يكون لكل منها حق تقرير مصيرها». ورغم ذلك خاضت الشعوب المستعمرة حروبا طاحنة من اجل الاستقلال في اكثر من بلد لرفض الدول المستعمرة التخلي سلميا عن مستعمراتها.

لعل التوصية رقم 1514 (15) حول منح الاستقلال للشعوب والاقاليم المستعمرة، تاريخ 14 كانون الاول (ديسمبر) 1960، تشكل النص الاوضح والاكثر تقدما على هذا الصعيد، حيث جاء فيها:

«1ـ ان خضوع الشعوب للاستعباد الاجنبي او سيطرته او استغلاله يعتبر انكارا لحقوق الانسان الاساسية ويناقض ميثاق الامم المتحدة ويهدد قضية السلام والتعاون في العالم.

2ـ لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية نظامها السياسي وان تسعى في ظل هذه الحرية الى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3ـ يجب الا يتخذ بأي حال تخلف الاقليم في الميدان السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او التعليمي ذريعة لتأخير الاستقلال.

4ـ يوضع حد لجميع انواع الاعمال المسلحة او اعمال القمع الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة، وحتى تتمكن من ان تمارس في سلام وحرية حقها في الاستقلال التام وتضمن سلامة اقليمها الوطني.

5ـ كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي او الكلي للوحدة القومية او سلامة اقليم اي بلد تعتبر منافية لاهداف ميثاق الامم المتحدة.».

مهدت هذه التوصية لاقرار مبدأ حق تقرير المصير في المادة الاولى من العهدين الخاصين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعبيرا عن آلام القارة السوداء، نال حق المقاومة وتقرير المصير حيزا هاما في الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، حيث جاء في المادة 20:

«1ـ لكل شعب الحق في الوجود ولكل شعب حق مطلق وثابت في تقرير مصيره وله ان يحدد بحرية وضعه السياسي وان يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يختاره بمحض ارادته.

2ـ للشعوب المستعمرة المقهورة الحق في ان تحرر نفسها من اغلال السيطرة واللجوء الى كافة الوسائل التي يعترف بها المجتمع.

3ـ لجميع الشعوب الحق في الحصول على المساعدات من الدول الاطراف في هذا الميثاق في نضالها التحرري ضد السيطرة الاجنبية سواء كانت سياسية ام اقتصادية ام ثقافية».

مع نهاية الحرب الباردة، خرجت فكرة حق المقاومة من مجرد حق شعب في الدفاع عن نفسه. فقد تداخلت معالم الاستبداد والاستعباد على الصعيد الدولي، واصبح حق حماية الشعب الفلسطيني مثلا مسؤولية دولية. كما ان امكانية هذا الشعب للنهوض بعد التحطيم المنهجي الاسرائيلي لمقومات وجوده تعتبر قضية اقليمية وعالمية وليس فقط فلسطينية. ان غياب الدعم الاقليمي والعالمي لا يعني فقط معاناة فلسطينية، بل يعني بكل بساطة ان شعوب المنطقة يصعب ان تشعر بالامان في ظل غياب الامان بكل مفاهيمه عن الانسان الفلسطيني.

يمكن القول اليوم، ان ازمة العالم الاحادي القطب ستعيد مفهوم المقاومة بقوة وبشكل متعدد الاشكال والميادين. فالولايات المتحدة التي تشكل القطب الاقوى ليست هي الاكثر تأهلا على الصعيدين الحضاري والحقوقي لضمان القيم التي اعطت للحضارة الغربية بريقها. في نفس الوقت، اعطى الحيز الحالي لدمقرطة المعلومات والمعارف لكوادر بلدان العالم القدرة على تجاوز العطاء الامريكي، بالاخص في كل ما يتعلق بالاصلاح الاخلاقي والثقافي والاقتصادي للنظام العالمي القائم. الامر الذي يعني ببساطة ان التزايد المضطرد للعنجهية الامريكية من شانه ان يعزز بشكل مضطرد اشكال المقاومة في الشمال والجنوب على حد سواء. تجلى هذا الامر اكثر فاكثر بعد احداث ايلول (سبتمبر) 2001 والاساليب التي اتبعتها الادارة الامريكية. اساليب كان من الواضح فيها غياب النضج والطابع الرد فعلي والتبسيط الفج واختصار العالم في فسطاطين: من ليس معنا فهو في معسكر الشر. من هنا مخاطر صدور اي قرار عن الامم المتحدة حول حق المقاومة ضمن التصور الامريكي للارهاب. تصور يعطي الدولة كل حقوق ارهاب خصومها واعدائها، ويحرم المجتمعات البشرية من مختلف اشكال مقاومتها للاحتلال والطغيان. الا اننا نشهد اليوم الهزيمة الاخلاقية لهذه السياسة، ولو ان دواعيها السياسية والعسكرية لم ترتق بعد لمستوى الهزيمة. الامر الذي يتجلى بالاستعمال الفائق للتقنيات العسكرية خارج اي ضابط اخلاقي او قانوني من قبل الادارة الامريكية والحكومة الاسرائيلية في العراق وفلسطين. في تاريخ البشرية وحتى يومنا، كان الاقوى هو الذي يفرض قواعد الحرب والسلم. لكن ايضا وللاسف، طبائع البشر اثناء الحرب والسلم. بهذا المعنى، يبقى الاقوى المسؤول الاول عن البعد الاخلاقي للاشكال التي تاخذها المقاومة، باعتبار الظلم منتج اساسي للاعقلانية والحقد في العلاقات بين الانسانية.

لقد تم اقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان، كما تقول ديباجته، «حتى لا يلجأ المرء آخر الامر للتمرد».

في كل اغتيال للحقوق الاولية للبشر، ينتفض حق المقاومة شامخا على لسان كل الاحرار والشرفاء الذين يدركون جيدا، ان الغاء هذا الحق من قاموس حقوق الانسان، يعني ليس فقط انتصارا للظلم والاستعباد، بل وبكل بساطة تأبيد الارهاب.

* كاتب وناشط حقوقي من سورية يقيم في باريس

ابادة شعبنا تحت سمع وبصر النظام العربي

حمدان حمدان *

■ تسمح اسرائيل اليوم، لكافة الوسائل الاعلامية، من وكالات ومراسلي صحافة وفضائيات، بتصوير الارتال العسكرية المحتشدة، جنوب قطاع غزة وشماله، دون ادنى اهتمام، بما كان يسمى بالسرية العسكرية التي من اهم عناوينها، عدم تصوير المواقع والتشكيلات واللوجستيات.. خاصة اذا كان المسار هو مسار التمهيد لشن حرب واسعة، لا تطال غزة فحسب، بل وربما جبهات عربية اخرى، على رأسها الجبهة السورية، فيما يتم التأكيد من واشنطن، بأن مفتاح المشكلة، مع حماس، اما هو في دمشق وليس غيرها.

ترى، هل تتجمع الحشود الاسرائيلية حول غزة، لكي تضرب اماكن تموضع القوات السورية في اي مكان؟!

من جهة اخرى، فان الكشف عن عديد القوات الاسرائيلية المحتشدة حول القطاع، واماكن تواجدها، ودرجات تسلحها.. انما يشير الى استخفاف كامل بالرسمية العربية، التي باتت اضعف من ان تعترض على شيء، حتى ولو بالكلام، وبالعكس تماما، فان الاعلام الرسمي العربي، يضع اللوم على كاهل الفلسطينيين، تماما مثلما وضع الملامة على كاهل العراق، في تسببه للغزو والاحتلال. فشاليت الجندي اليهودي الفرنسي الاسير في يد الفلسطينيين يمكن ان يتسبب بحرب اقليمية، لان ثمنه يمكن ان يتساوى مع ثمن شعب بأكمله، اما ان تقوم اسرائيل بحرب ابادة عن طريق القتل اليومي لعائلات بحالها، فانها هي الحرب على الارهاب، فهدى غالية ذات الاثني عشر ربيعا، وقبلها محمد الدرة صاحب العمر الماثل، ومعهما شريط جرار من اطفال فلسطين الشهداء، جميعهم يشكلون العمود الفقري للارهاب! ففي لا تعريف الارهاب، يكمن التعريف، بحيث مع تمدده اللانهائي، لعدم وقوعه في التحديد، يمكن ان يطال اطفال الحجارة، من حيث ان الحجر سلاح ارهابي، كما يمكن ان يطال المقاومة الوطنية، من حيث ان المقاومة، ممانعة لحق التصرف بقوة الغزو.

ومهما قيل او يقال، باختلال المكاييل والاخلاق، لدى قوى النهب العالمية، قوى الغطرسة، وسوق العالم بقوة السلاح، فاننا نحن العرب، لا يحق لنا، ان نقيم النكير، خارج ما هو عليه حالنا، فنحن وفوقنا زعماؤنا، من انشأ اسرائيل، ونحن وفوقنا زعماؤنا، من اعطى لاسرائيل الفرصة لكي تكون معادلا لثلاثمئة مليون عربي، بالعدد والعدة والكم والنوع، فاسرائيل ولدت وصارت من ضعفنا، واسرائيل في موقع المتفوق على المجموع العربي، بسبب هزال انظمتنا واهواء حكامنا، وكساح استخذائهم، ونأيهم عن كل ما يتعلق بمصائر شعوبهم، بجعلهم انفسهم واداراتهم، مطايا تحت مقعد الحوذي الغريب، من اي مكان وزمان، فهم ينفرون خفافا وثقالا، لدى سماع الصوت من واشنطن، عند اول الغبش، وفي عرفهم، ان حياة شعوبهم، معلقة بمفاتيح امريكا وما ترضى عنه اسرائيل، وفي ذلك قلب للتاريخ، ما كان وسيكون، فامريكا منذ البدايات، كانت الدولة الاولى التي اعترفت بقيام اسرائيل، وهي الدولة الثانية ـ بعد بريطانيا ـ التي اعترفت بوعد بلفور، وهي الدولة الاساس، التي جعلت من اسرائيل، قوة احادية في الشرق الاوسط الكبير.. فكيف يمكن ان يكون الخصم هو الحكم، بل كيف يمكن ان نبتغي انصافا للقمح في محكمة قضاتها من الدجاج!

ان الفلسطينيين اليوم، يتعرضون لكارثة مضافة، وقد يتمدد ذلك بشكل ما، ضد سورية، فيما الدور العربي غاطس في سبات الشكائيات والتمنيات بنصائح العجز والقعود، ولان اسرائيل، افضل من يقرأ الواقع العربي القعيد، فانها تهزأ بالسرية العسكرية لعدم ضرورتها، فالسرية العسكرية تكون لخصم مقتدر، اما وان (سلاح) الرسمية العربية، لا يتعدى الرجاءات والثناءات مع قُبل لخدود اولمرت، خليفة شارون في شرعنة الذبح الفلسطيني، فانه يحق ليوشع صاحب المقتلة الابادية لاريحا، ان يسفر عن وجهه كما اسفر في السفر التوراتي من جديد، اذ ليس ثمة عرب في الرؤياء التوراتية، بل طحلبيات ما زالت تتسلق على سلم داروين الشهير.

ولمن يتحرج من توجيه السخط ضد هذا الفوات العربي العام، فاننا نتساءل والغصة تملأ حلوقنا، كيف لمثل هذا النظام الرسمي العربي، ان يعيش ويستمر في العيش، انصاف وارباعها، وهو يتربع في بيت الطاعة فوق مقعد الحرص على مزرعته وارتهانه وطواعيته، الى الحد الذي لا يقبل بغير وصف العمالة.. فالعمالة هنا، ليست لغة خشبية، بل لانها الوصف الوحيد، الذي لا يقبل البديل عنه، لا في التشبيه ولا الاشتقاق، والشاهد ان الهولوكست الفلسطيني اي حفلات الابادة، تجري منذ ربع قرن، وما من معترض في نظام الطاعة العربي، والشاهد الآخر، ان الجزء الاهم من النظام العربي، مصر والاردن وكل دول الخليج النفطي، كانوا من المساهمين المتبرعين في فتح السماء والارض والماء.. امام جيوش الغزو لاحتلال العراق.

وحتى الجامعة العربية، فانها باتت نظاما عربيا رسميا، تحسب مثلما يحسب، بل هي تتلقى تعليماتها عن طريق التسلسل، بدءا من خارجية كوندا عبر خارجية ابو الغيط، ومنها الى جامعة العرب غير الجامعة، ولعل الموقف الانحطاطي في قبول ممثل الاحتلال، كممثل للعراق بن وزرائها.. انما يعكس الحال العام، في المسيرة والتشابه، فوزير خارجية العراق المحتل، شأنه شأن الوزراء الاخرين، من حيث ان وزيرا يمثل الاحتلال، فيما يمثل الاخرون انظمة محتلة والا لما كان للجامعة العربية ان تقبل مندوبا عن بلد محتل، فيما ميثاقها ينص صراحة، على ان مجلس الجامعة يتشكل من مندوبي الدول العربية المستقلة.

الان تذبح فلسطين وينحر العراق، وليس لدى الحكام والجامعة معهم، الا التواري واخفاء الرؤوس، وليس امامهم الا الهمهمة من بعيد، في فضيحة العصر الفاجرة، ان عالم الغرب كله، اوروبيا وامريكيا يقف مع الذئب ضد الضحية، فموت شاليت الاسير، مسألة لا تحتمل، وموت شعب كامل مسألة فيها نظر، فملايين ضحايا الحصار والغزو في العراق، ومئات الالوف من ضحايا الفلسطينيين بسلاح امريكي في يد اسرائيل.. كلهم لا يساوون الدم الازرق في عروق شاليت، فشاليت ابن المجتمع الاوروبي المتهود، يحمل صفتين دامغتين، صفة العرق الاعلى وصفة شعب الله المختار، ومن واجب العالم ان يقيم الدنيا لفقده.

لمن المحزن ان تهميش الامة الى درجة التلاشي، يجعل المفارقة مأساوية، حين تهب شعوب في اليونان والسويد وايطاليا وبريطانيا وامريكا اللاتينية، دفاعا عن حق الفلسطينيين في الحياة والاستقلال، ودفاعا عن حق العراقيين بالتحرر من الاحتلال، اما الانجاز التاريخي، لنظامنا العربي، فهو اماتة روح الكبرياء لشعب كان ينتفض في القاهرة دفاعا عن الجزائر، او في دمشق دفاعا عن اريتريا، او في بغداد دفاعا عن السودان، فيما اليوم، موات في فوات.

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية

فلسطينيون يتحالفون مع اسرائيل

د. عبد الستار قاسم *

■ يواصل عدد من الفلسطينيين وقوعهم في المحرمات وذلك بتحالفهم مع اسرائيل لاعادة ترتيب الاوضاع السياسية الفلسطينية بما يتلاءم مع المتطلبات الاسرائيلية والامريكية. انهم يتعاونون مع اسرائيل، وينسقون معها ومع الولايات المتحدة خطواتهم من اجل ازالة ما ترتب على فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، وهم يتلقون الاموال، وفق تصريحات الرئيس الامريكي، والتدريب والعون بمختلف اشكاله مثل العون الصحي الذي تم تقديمه لمدير جهاز امني فلسطيني. صحيح انهم يخجلون من البوح بما ينسقونه مع اسرائيل، لكن وسائل اعلام اسرائيل وامريكا لا تنفك تتحدث عن حالات التعاون التي ترقى الى درجة التحالف الآني غير النديّ. وقد اعلنت اسرائيل مؤخرا عن امدادها لرئاسة السلطة الفلسطينية بالسلاح الخفيف الذي لا يصلح، بالطبع، الا لمقاتلة المواطنين الفلسطينيين. لقد نفت الرئاسة الفلسطينية هذا، لكنه من المعروف ان قيادات فلسطينية تكذب اكثر بكثير من القيادات الاسرائيلية.

الحديث هنا لا يشمل حركة فتح على الرغم من ان اغلب هؤلاء المتحالفين مع اسرائيل يقولون انهم ينتمون الى حركة فتح. فتح مليئة بالمخلصين والوطنيين الفلسطينيين، ولا يمكن اخذهم بجريرة القلة. لكن المشكلة ان الحركة تعرضت عبر السنوات الى سياسات جعلت الافراد اسرى غير قادرين على مواجهة القلة المتنفذة التي تتلقى الاموال ومختلف انواع الدعم من جهات معادية للتطلعات الفلسطينية.

ما يقوم به هؤلاء عبارة عن نتيجة حتمية للنهج القيادي الذي ساد على الساحة الفلسطينية والذي اعتمد الفردية وشراء الذمم والشعارات الرنانة والتمزيق الاخلاقي. لم تتطور الاوضاع الفلسطينية الى هذه الدرجة عفويا، ولم تكن النتائج بدون مقدمات. بناء على هذا النهج، توقع عدد من الكتاب الفلسطينيين سابقا بان منظمة التحرير الفلسطينية ستعترف باسرائيل، وان الحكم الذاتي الذي صُنّف القابل به على انه خائن خيانة عظمى سيكون مطلبا وطنيا، وان التعاون الامني بين فلسطينيين واسرائيل ضد المجاهدين سيصبح واقعا. هذا ما حصل.

الهدف الآن لا يقتصر على افشال الحكومة الفلسطينية الحمساوية، وانما يمتد ليشمل تأديب الشعب الفلسطيني حتى لا يعود للتمرد على امعائه. كان على الشعب الفلسطيني ان يعلم ان لقمة خبزه تصله بسبب تنازلات قياداته الوطنية والسياسية، وقد تم تحذيره قبل الانتخابات بان فوز حركة حماس سيؤدي الى قطع الاموال؛ وبما انه شعب لا يفهم معنى النصيحة، فعليه ان يتعلم بالعصا. عدد من الفلسطينيين يتبنون هذه الجدلية ويعملون على الدفع باتجاهها، ولم تكن عملية ضبط الاموال التي حملها المتحدث باسم حماس على الخطوط الفلسطينية ـ المصرية الافتراضية الا جزءا من هذا التبني. ولا تخرج حملة التشهير الحقيرة التي تتم ضد الذين يحملون اموالا مثل الزهار عن هذه الرؤى البغيضة المتحالفة مع اسرائيل. يقول هؤلاء الفلسطينيون ان حركة حماس عملت على افشال مشروعهم الوطني من خلال العمليات الاستشهادية التي كانت تقوم بها في التجمعات السكانية الصهيونية. هذا صحيح جزئيا من حيث ان بعض عمليات حماس كانت موجهة ضد خطوات سياسية معينة بهدف افشالها، لكن الفرق بين ما كانت تقوم به حماس وبين الذي يقوم به فلسطينيون الآن شاسع جدا، ولا مقارنة. يمكن تلخيص الفرق بالتالي: 1ـ حماس وغيرها من الفصائل حاولت افشال اتفاق اوسلو من خلال الهجوم على اسرائيل وليس على السلطة الفلسطينية. 2ـ اتفاق اوسلو مناقض لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية (قبل التعديل الذي تم بعد الاتفاق بثلاث سنوات)، وهو مخالف لكل التطلعات والشعارات الفلسطينية بما فيها شعارات حركة فتح. 3ـ حماس لم تتعاون مع الاحتلال ضد هؤلاء الذين يتحالفون مع الاحتلال الآن. 4ـ المتحالفون مع اسرائيل يشاركون في جهود الحصار على الشعب الفلسطيني، بينما لم تفعل حركة حماس اي شيء بهذا الاتجاه. 5 ـ حماس لم تشارك في الحملة الشعبية على فساد القيادات الفلسطينية، وكنت انا احد اللائمين للحركة على موقفها هذا، اما هؤلاء فيشددون الرقابة على حماس من اجل ضبط اخطائها. انهم يعظمون اي خطأ لها مهما كان صغيرا، وهم مستعدون لصناعة اخطاء لها لتبرير مواصلة الهجوم عليها.

سوء النية واضح بتصرفات هؤلاء الفلسطينيين، وهم يتصرفون خارج المنطق التاريخي مما يعرض كل محاولاتهم للفشل الذريع. انهم يدركون ان مهمتهم الآن مرتبطة بصمود الشعب الفلسطيني: اذا صبر وصمد ذهبت ريحهم، واذا قرر الخروج على حماس من اجل الراتب فان آمالهم ستتحقق. تقديري ان الشعب الفلسطيني سيصمد مع جهود من الضروري ان تبذلها حماس ومن يؤيدونها.

حماس ليست معفية من المسؤولية بخاصة انها لم تتقدم للشعب الفلسطيني حتى الآن بخطاب سياسي متماسك يعالج مختلف جوانب الحياة. تحتاج القيادة الى مهارة في حشد الراي العام واستقطاب التأييد وابقاء الجمهور على بينة بما يجري. حماس فاشلة حتى الآن في هذا المجال. انها تتقوقع على ذاتها وتفشل في اشراك شرائح متعددة من الشعب الفلسطيني، وما زالت تتصرف كفصيل فلسطيني يقوم على القبلية والانطواء والانغلاق. لم تتقدم حماس حتى الآن ببرنامج اقتصادي يوضح للفلسطينيين الخطوات الواجب اتخاذها من اجل تجاوز الازمة والدخول في معركة الاعتماد على الذات.

تنشغل حماس كثيرا في ردود الافعال حول تصريحات سياسيين عرب واجانب، وتستهلك بذلك الكثير من الوقت والجهد. على الرغم من صعوبة الحصار المضروب على حماس، الا ان ذلك يجب الا يشل قدرتها على الاخذ بزمام المبادرة والتاثير على حركة الشارع الفلسطيني. يبدو ان حماس ماخوذة كثيرا بحجم الضغط الممارس، ومتأثرة جدا بعدم قدرتها على صرف رواتب الموظفين، لكنها من المفروض ان تعلم ان القادة العظام يظهرون في اوقات الازمات.

بالرغم من قصور حماس وترددها في اتخاذ سياسات جريئة، من واجب الاقلام الفلسطينية والاحرار الفلسطينيين والعروبيين والاسلاميين ان ينبروا في مواجهة المتحالفين مع اسرائيل. هؤلاء الخونة والعرب امثالهم هم الذين يشكلون الخطر الحقيقي ليس على القضية الفلسطينية فحسب وانما ايضا على مختلف القضايا العربية.

*كاتب من فلسطين

سيكوباتية السلطة وعقدها الثورية

ثائر الناشف *

■ تتنوع اشكال السلطة وابعادها، وفقاً لظروف العصر ومتطلباته، وهي متوازية مع العصر الذي رعاها للوهلة الاولى، فلا معنى للسلطة بدون عصر تحكمه، ولا عصر مرّ دون سلطة ضبطت سيره ونظمت بيته.

لعل من اهم اشكالها، السلطة السياسية المقرونة بحكم الاقلية على حساب الاكثرية او العكس، وسواء كانت سلطة حزبية فردية وجماعية او ملكية مطلقة ودستورية.

وغالبا ما يجري الحاق السلطة بالبعد الانساني، خوفا على فقدانها وضياعها، واحكاماً لها من الخطف المفاجئ، والتاريخ يعج بنماذج متنوعة من وجوه السلطة المختلفة.

ان تحويل السلطة من بعدها السياسي الصحيح، الذي وضعت لاجله، وحكَمَت بفعله، وازيحت بنهجه، الى البعد الانساني، من شانه تشخيص السلطة، واحاطتها بطبائع بشرية وعقد نفسية، تبدا بسلطة طفولية متخبطة في سيرها، الى سلطة مراهقة، حيث تكون اكثر صخباً وانفعالا في اخطائها، وصولا الى السلطة الهرمة الاكثر تشدقا في بقائها وخلودها.

وبغض النظر عن عمر السلطة والمرحلة التي تحكم بها، فان تشخيصها تترتب عليه عقد نفسية، توحي للآخرين انها ليست الا عقداً ثورية حملتها معها منذ مجيئها السلطة، ولا يمكن التخلي عنها بأي شكل من الاشكال.

وكثيراً ما تبدو هذه العقد الثورية (النفسية) على شاكلة رموز، مرتبطة بالانا الاعلى المتضخمة عند الرمز الممثل للسلطة، ما يؤدي الى بروز علاقة مرضية (عصابية) بين الرمز ومحكوميه من عامة الشعب، قائمة على دائرة الامتثال المطلق للرمز، والخروج عن تلك الدائرة يعني الدخول في دائرة المتآمر، لطالما بقيت نظرته للامور غير منسجمة مع نظرة الرمز الاعلى، ما يدفع بالرمز الى التغلغل في نفوس الخصوم لمعرفة ردات فعلهم تجاهه.

وعليه، فان علاقة الرمز بالآخرين هي علاقة تابع مؤيد، وخصم مناوئ (اما معي او ضدي) فمشاعر التابعين وانفعالاتهم لا تنفصل عن مشاعر الرمز، امّا الخصم فمشاعره العدائية تقوض مشاعر الرمز ومؤيده، بما يجعل منه هدفاً سهلاً يتذرع به الرمز، كلما تراكمت اخطاؤه وفشل في تنفيذ برامجه السياسية، والسبب دائما يأتي ـ نتيجة تآمر الخصم، ما يضفي على هذه العقد المتاصلة في سيكولوجية الرمز طابعاً سيكوباتياً «دمويا» ضد الخصم، يتم تبريره بسياق ايديولوجي، معبراً ومترجماً لمشاعر الاتباع، المنضوية تحت مشاعر الرمز، مدافعاً عن السلطة ودافعاً لها من الموت، مشكلاً اتحاداً عضوياً بين الرمز والتابع، مصاغاً وفق المعادلة التالية: (سلطة الموت ضد موت السلطة).

وبالانتقال الى عقدة الانفصام، وما تظهره من تناقضات في قرارات الرمز المتارجحة بتبنيه لفكرة ما ورفضه لها، نظراً للتباعد بين السلوك العملي والنظري، وبين القول والفعل، فتثوير هذه العقد يساهم بالحفاظ على السلطة وعلى استمرارية المعادلة الآنفة، حيث يلجأ الرمز الى التبشير بحلول الديموقراطية، والحوار، والتعددية، وممارستها حسب فهمه لها، كاسلوب للتغطية على ممارساته الخارجة عن سياقها الاخلاقي، لازدواجية السلوك التطبيقي لهذه الممارسات الواهية بطبيعتها.

فغياب الوعي السياسي بممارسة السلطة، وعدم القدرة على طرح برامج سياسية قابلة للتحقق، يفصحان عن مثالية طروحات السلطة وطوباويتها، لعجزها عن امتلاك ادوات الحل غير المنسجمة مع حجمها ومؤهلاتها، ويفسر سقوطها المتكرر في دهاليز العقد الثورية، لانكبابها على ذاتها، وانتهازها سلوكاً سلطوياً، سيكوباتياً، رمزياً، مُفرغاً من القيم الاخلاقية والفعل السياسي السليم.

* كاتب من سورية